مقدمة المترجم

هـذا كتـابٌ ممتـع، رغـم ما يسـتغرقه من جهد فـي قراءته، بسـبب تعـدُّد الحقول المعرفية التي ينسـج منها خيوط «قصته» وأحداثها. ويتَّسـم الكتاب باليُسْر والتعقيد: فهـو يُفيـد بِيُسْـره القـارئ العـادي ويمتعـه، كما يُفيـد بتعقيـده الباحـث المتخصِّص ويرشده؛ وذلك لبحثه فيما وراء الأطروحات المألوفة في مجال الكتابات الفقهية في القانون الدستوري والنُّظُم السياسية.

فالمؤلـف يصطحبنـا في حقول متنوعة مـن الاقتصاد إلـى الأنثروبولوجيا وتطوُّر المجتمعـات والتاريـخ وعلم الاجتمـاع وعلم النفس وغيرها مـن الحقول المعرفية، بالإضافـة إلى القانون الدسـتوري وتطوُّر المؤسسـات السياسـية، وهـو لا ينفكُّ عن الاقتباس من الشـعر والأغاني والفنون التشـكيلية والأفلام السـينمائية والمسلسلات التليفزيونيـة والاسـتدلال بهـا أحيانـا، مقدمًـا بانوراما شـاملة لتطوُّر الدسـاتير حول العالم، بادئًا بالتسـاؤل عن السـبب في ظهورها ثم انتشـارها الواسـع في عالم اليوم، ومتعجبًا من عدم التفات الفقهاء الدستوريين إلى مثل تلك التساؤلات المهمَّة، باحثًا عـن الحكمـة فـي وجودها، راجعًـا بأصل الدسـاتير -التي سـاد القـول بأنها ظهرت بمعناهـا الحديـث فـي القـرن الثامن عشـر- إلـى المجتمعـات الأولى فـي الحضارة البشـرية، وقـد ذهـب إلى أن أُسـس الدسـاتير -التي تجعل مـن قِيَم المسـاواة والثقة والاحترام المتبادل بين البشـر شـرطًا للتعاون والتآلف الاجتماعي- ترجع إلى وقت خروج الإنسـان من حالة المشـاعية البدائية وجماعات الالتقاط والقنص قبل الثورة النيوليتيـة، وظهـور نمـط الإنتـاج الزراعـي، الذي تميز بظهـور المسـتقرات الزراعية (القرى) التي تتضمَّن عددًا من البشـر أكبر مما يسـتطيع أن يتعامل معه الإنسـان ويثق فيه ثقةً مباشرةً (علاقات القربى)، مما استدعى وجود قواعد للعيش المشترك تخلق الثقـة بتوسُّـط طرف ثالـث، هو: الدين والأعراف والسـلطة التي تطـورت لاحقًا إلى القانون والدستور.

يؤكد المؤلف أن أهمَّ ما في الدساتير هو تعريف الـ«نحن»، أي الجماعة التي تتبنَّى الدستور وتحيا به، في مواجهة المجتمعات السياسية الأخرى. كما يثبت أن كل مجموعة بشرية لديها -أو كان لديها- دستور، أي مجموعة من القواعد تُشكِّل التعاون وتُنسِّقه على نطاق واسع، وأن الدساتير كانت حاضرة دائمًا لهذا السبب، وأن القواعد الأساسية التي تقيم النظام القانوني والقيادة (النُّظُم السياسية) في الدساتير الحديثة تتعلق ابتداءً بتحديد «نحن» المجتمعات القائمة على أناسٍ يعيشون داخل حدود «الدولة»، ولهم الحقُّ -طبقًا للنظام العالمي للمجتمعات الدولية- في حكم أنفسهم دون تدخل خارجي (السيادة). وكونُ القواعد الأساسية التي استعملتها المجتمعات لإقامة نُظُمها القانونية والسياسية وتفعيلها قبل الدولة الحديثة لم تكن تُسمَّى دساتير فهذا لا يعني أنها لم تكن دساتير.

وكذلك يحصي المؤلف -على أساس أن رؤيتنا المعاصرة للدساتير لا يجب أن تعمينا عن بواكيرها العتيقة- ثمانية أجيالٍ من الدساتير الحديثة، ويمهد لذلك باستعراض أسلاف الدساتير، أي الدين والدساتير قبل التاريخية، والدساتير العتيقة (الألواح الاثني عشر ودساتير الإغريق ودستور صولون وغيرها)، ونظام القانون الروماني، ودساتير العصور الوسطى، والدساتير الحديثة المبكرة، قبل أن ينتقل إلى تعداد أجيال الدساتير الحديثة: الدساتير الملكية، والدساتير الثورية، ودساتير الإصلاح، والدساتير الليبرالية، ثم الدساتير الإمبريالية، ودساتير الطغيان، ودساتير التحرير، لينتهي إلى الدساتير الديمقراطية الليبرالية، التي تتبنَّاها أغلب الأُمم في عالم اليوم، حتى وإن لم تكن تُطبِّقها أو تُطبِّقها جزئيًّا، مستثنيًا -بطبيعة الحال- الدساتير الصورية التي لا تعدو أن تكون واجهةً للاستبداد.

والمؤلف لا يني يطرح هذا التساؤل: ما الدستور؟ مقدمًا في القسم الأخير من الكتاب إجابته: الدستور «قصة» تلعب فيها المخيلة الجمعية الدور الأهمَّ، مختتمًا الكتاب بالاعتذار لأولئك الذين لا يجدون في «قصته» فائدةً عمليةً في التدريس أو الحكم أو التطبيق العملي.

في سياق ذلك يلقي المؤلف الضوءَ على كثير من المسائل التي تنظمها الدساتير -الحديثة نسبيًّا بالمقارنة بالمؤسسات السياسية الأخرى، كالدول (الحديثة)

والبرلمانات- بدءًا من محاولات الوقوف على سبب انتشارها الواسع، مستعرضًا آراء القائلين بأن الدساتير منتجٌ ثانويٌّ لموجات الديمقراطية وظهور الدول الحديثة وانتشارها بوصفها صيغةً عالميةً ونتيجةً لا يمكن تجنُّبها لمجرى التاريخ نحو التقدُّم والثقافة والتنوير؛ إلى القائلين بأن الدساتير أصبحت مطلوبةً بسبب تأثيرها وفائدتها في النمو الاقتصادي، حيث إن القوانين والقواعد المعروفة مسبقًا تُعَدُّ عوامل مهمَّة للنمو الاقتصادي بزيادتها القدرة على التنبؤ بسلوك المشاركين في السوق وزيادة اليقين والثقة وتقليل السلوك الحكومي التعسفي، باعتبار الدساتير نوعًا من التعهدات الموثَّقة من جانب السلطة؛ إلى القائلين بأن السببَ في انتشار الدساتير دوافعُ سياسية-استراتيجية، حيث إن الدساتير وسيلة استراتيجية يمكن من خلالها تعبئة التعاون الإنساني واسع النطاق وتأطيره في المجتمعات السياسية (أي المجتمعات التي لديها قيادة ثابتة أو بُنى سلطوية بقدر ما).

فالدستور -بوصفه مجموعةً من القواعد السياسية التنظيمية الأساسية والمكتوبة- هو نقطة مرجعية قاعدية (قانونية) مقبولة على نطاق واسع يلتزم بها الممثلون السياسيون في نضالهم من أجل القيادة: فهو وثيقة تحدِّد أرض الملعب، وتضع قواعدَ اللعبة، وتعيِّن كذلك الحكَّام والمُحكَّمين. وتحاول الدساتير تقديم أكثر التركيبات قبولًا (مشروعيةً) من المفاهيم (مثل: السيادة، والسيادة الشعبية، والهوية السياسية، والديمقراطية، إلخ) والقواعد والمؤسسات (مثل: تحديد الاختصاصات، والقضاء والحكومة والمشرع والناخب والشرطة ومفتش الضرائب)، لكي تقيم سلامًا سياسيًّا قادرًا على البقاء، وتُحقِّق على هذا النحو تناسقًا وتعاونًا اجتماعيًّا واسع النطاق.

كما يتطرق الكتاب -في استعراضه لتاريخ الدساتير بدءًا من بواكيرها في العالم القديم- إلى قانون حمورابي ودساتير الإغريق و«الدساتير» الرومانية، ويركِّز على تطوُّر الظاهرة في العالم الغربي، وامتداداتها في الفترة الاستعمارية في الأمريكتين وإفريقيا وشرق آسيا وجنوبها، ولا يتطرق إلى العالم العربي-الإسلامي إلا في إشاراتٍ نادرة، وفي رأيي أنه لو أتيح للكاتب أن يطلع اطِّلاعًا واسعًا على تاريخ

الحضارة العربية-الإسلامية، لوجد في القرآن الكريم من الشواهد العديدة ما يدعم أطروحتَهُ عن دور الدين في خلقِ الثقة وتعزيزها وتعيين قواعد العدل في المجتمع، ولوجد شاهدًا على أطروحته في الدستور المؤسِّس للدولة الإسلامية الأولى على عهد الرسول الكريم محمد ﷺ، أو «صحيفة المدينة» التي نظَّمت مجتمع المدينة على أساس الدين، وحدَّدت الـ«نحن» فيه أو في مجموع القبائل المكونة له، ومصدر السلطة فيه: الوحي الذي ينطق به الرسول، وأُسس إدارة المجتمع وقواعده وطرق حل المنازعات فيه.

على أن ما أثار دهشتي وفضولي هو تناوله لاستمرار النظام القانوني للإمبراطورية الرومانية لمدة ألف سنة بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية، حيث ظلَّت تلك الإمبراطورية قائمةً في أذهان أناس ذلك العصر حتى بعد سقوطها واحتلال عرشها الخالي من قِبَل سلطاتٍ أخرى، من الملوك أو الحكَّام في العصور الوسطى المبكرة والمتأخرة، وظلَّ شبح وجودها حاضرًا حتى إن نابليون اضطر لإلغائها رسميًّا عام ١٨٠٦. وهو يلفت النظر ويستدعي المقارنة مع ما آلت إليه الخلافة الإسلامية بعد سقوط الخلافة في بغداد في خاتمة العصر العباسي الثاني وتحولها إلى رمزٍ للشرعية مع انتقالها إلى مصر المملوكية ثم الإمبراطورية العثمانية حتى سقوطها، ومحاولات إحيائها بعد إعلان مصطفى كمال أتاتورك إلغاء الخلافة، والدور الذي لا يزال النظام القانوني للدولة الإسلامية -أي الشريعة- يلعبه في النُّظُم القانونية للدول العربية والإسلامية حتى اليوم.

ويخلص المؤلف من ذلك الاستعراض الشامل لتطوير الدساتير إلى أن التفحُّص المُمعن لتاريخ الدساتير الطويل يكشف على نحوٍ أوضح ما الذي تفعله الدساتير: إنها تعلنُ قواعدَ متصلةً بالقيادة والتنظيم الاجتماعي، وتنفخ الروحَ في ظاهرة «القانون»، وتخلق نظامًا قانونيًّا ذا «قواعد عُليا». والقانون يجلو عجلات المجتمع، فيدعم التعاون واسع النطاق بخَلْقِ الثقة المصطنعة التي يمكن أن تُستمَدَّ بكل وسائل التجريدات والافتراضات، مثل افتراض أنك والآخرين يتعيَّن عليكم التمسُّك بشيء أسمى من الذات، وبمعايير مشتركة؛ أو أن الناس في المجتمع لهم أدوارٌ ومواقعُ

مختلفة، وأن قواعد القانون يمكن أن تخلقَ تلك الأدوار والمواقع في شكل مؤسسات وسلطة ومناصب وحقوق. إن الدساتير تُفعِّلُ سِحْرَ القانون، وتُضفي الاعتقاد الجمعيَّ في عمله وقيمته. وتُرمِّز قصة الدساتير عالَم القانون بوصفه قصةً تُروى في نصٍّ مكتوب، وأن تاريخ الدساتير -قبل كل شيء- هو تاريخ للأفكار. وقد تزايد الإيمان بفكرة البنية الدستورية الديمقراطية-الليبرالية على الصَّعيد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية. وتلك الفكرة -أو الأيديولوجية- تؤمن بالقيادة والنظام القضائي الملتزمَيْن بالقانون، وتعترف -باختلافات ضئيلة- بالكرامة الإنسانية العالمية، وبحكومة تحمي الحقوق والحريات الفردية، بوصفها بديهياتٍ إيجابيةً مسبقةً للحرية، تستخدم في شكلها الأمثل آليات الانتخاب لمنح الأفراد الأعضاء في المجتمع دورًا مهمًّا في اختيار القيادة والمشاركة في تخصيص الموارد المالية العامة. ورغم أن دولًا عديدة ذات دساتير ديمقراطية ليبرالية في صياغاتها تقصر عن بلوغ تلك المُثُل العليا، فإن دولًا أكثر تدعم -أو على الأقل تطمحُ إلى- ذلك المثال والنموذج.

لقد كان عالمنا العربي جزءًا من التطوُّر الدستوري العالمي وتأثَّر بموجاته، بعد استزراع نموذج الدولة الحديثة وتركيبه على واقعنا التاريخي الذي لم يفرزه في تطوره الخاص، ونشأت عن ذلك مشكلاتُ مثاقفةٍ من نوع خاص، ودون أن ننفي الخصوصية التاريخية لمجتمعاتنا، فإن للدستور ضرورة، ولأجياله -على اختلافها- سمات تبلورت، نسعى إلى تحقيق بعض ما ثبتت جدواه وفائدته وأهميته منها. وهذا الكتاب -فضلًا عن المتعة الكامنة في قراءته- مفيدٌ للغاية في هذا الصدد.

د. محمد طه عليوة
الكويت
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤